كان التحالف بين المقاومة الفلسطينية واحزاب اليسار يشكّل عاملاً حاسماً الا انه لا يلخّص، باية حال، تلك السيرورة، المبعثرة الى ما لا نهاية، لعسكرة المناطق ذات الغلبة الاسلامية. اي انه (اي التحالف)، اذا توخّينا الدقة، لا يعّبر عن ذلك البعد الطائفي للمواجهة، كما لا يغطّي مجمل الممارسة الفلسطينية للتحالفات.

ولا يمكن التمثيل على عدم التجانس السياسي الاساسي الذي ساد المناطق ذات الغلبة الاسلامية، باوضح من استحالة العثور على عبارة اكثر دقّة لتسمية جملة الارياف والمدن والاحياء والضواحي والجيوب التي – وهنا نستخدم تعريفاً سلبياً – لم تكن تحت سيطرة الميليشيات المسيحية. وما يزيد الطين بلّة، ان عدم التجانس هذا كان ينبع من مستويات مختلفة: فهو يصدر اولاً عن التشكيلة الطائفية، مع وجودٍ، يتفاوت حجمه بين منطقة واخرى، لاعداد من المسيحيين الذين ما كانوا جميعهم بالطبع مناضلين يساريين، غير ان معظمهم ما كان يشارك في عملية "التكتيل الجماهيري" الجارية في صفوف ابناء طائفتهم. والابرز من ذلك ايضاً، كانت تلك التمايزات، لا بل التناقضات بين السنّة والشيعة والدروز الذين رغم انضوائهم تحت لواء حركة احتجاج جامعة على الامتياز الماروني لم يفلحوا عملياً في تحديد اجتماعهم هذا لا من حيث اسلوب العمل ولا من حيث القيادة الواحدة. والحال ان الطائفتين الاولين كانتا تتمتّعان بثقل بشري (من حيث العدد)، متوازن على الاقلّ ان لم يكن متساوياً. ولا بدّ ان التفوق العددي (المرجّح) للشيعة قد تفاقم بسبب من وجودهم في المناطق "الساخنة"، اي حول جبهات الضاحية التي كانت اولى الجبهات التي اندلعت فيها الحرب. غير ان هذا التفوّق لم يكن بارزاً، في المقابل، في احياء العاصمة الداخلية حيث "الشارع" السنّي يحافظ على سلطته المشروعة والموروثة مما قبل الحرب. علاوة على ان نفوذ كمال جنبلاط داخل الاوساط السنية والشيعية، وان كان قاصراً عن تشكيل قوة توحيدية، قد اربك اداء النخب والزعامات الطائفية، التقليدي منها او المستحدث. كما ان عدم التجانس في المناطق ذات الغلبة الاسلامية كان يصدر عن التوزع السوسيولوجي للسكان. فلا وجود لطبقة لها كثافة او تماسك البورجوازية الوسطى في المناطق المسيحية، كان من شأنها ان تخفف من حدّة التجاذب الواضح جداً للتراتب الاجتماعي (من البروليتاريا الرثة الى البورجوازية الكبيرة). ان حجم التفاوت الاجتماعي مضافاً الى الانقسامات الفئوية للعامة، والخصوصيات المحلية بالطبع ما كانت لتسمح على الاطلاق الا بتواجد جزئي للاحزاب والميليشيات المختلفة. وكانت هذه التباينات تنعكس، في حالة بيروت، مشهداً مدينياً مضطرباً ليس من شأنه، وان كان قابلاً للضلوع في استراتيجية التمرد، ان يوفر تعبئة منظمة ومتزامنة للإحياء حتى ولو توافرت قيادة ما لتأمر بها. وعلى الرغم من المخاوف التي قد تثيرها عمليات الخطف ذات الطابع الطائفي التي يرتكبها الطرف الآخر او اعمال القنص من الاحياء المجاورة للجبهات، لم تشهد هذه المناطق سلوكاً معمماً للدفاع عن الذات، ما يدل على غياب تام للتعبئة.

والسبب في ذلك عدم التواصل السوسيولوجي بين احياء بيروت المسلمة والضواحي المسلمة، التي تلقت الضربات الاولى، ومع الجيوب الفلسطينية والشيعية او سواها (الكردية) الواقعة ما وراء المناطق المسيحية.واخيراً، كان المصدر الثالث لعدم التجانس السياسي ذلك الفصل ذا الطابع "الوطني" بين الفلسطينيين واللبنانيين. وكان الفارق الذي يعود الى المعيش الخاص لكل مجموعة يتلوّن، الى حد بعيد، بمرجعية مشتركة عصبها النزعة العروبية بالاضافة الى الانتماء المباشر لعدد لا يستهان به من اللبنانيين الى تنظيمات فلسطينية. ومع ذلك فقد نجم عن مثل هذا التلون سلوكات متمايزة للتنظيمات الفلسطينية والاحزاب والميليشيات اللبنانية التي لم تكن تمتلك الميكليات العملانية نفسها. ليس فقط في ما يعني الدوافع والاهداف الاستراتيجية. بل ايضاً على مستوى تراتبية المهام الوسيطة، اي اليومية، وعلى مستوى الصلة بالحيز.

وكان من المنطقي في مثل هذا السياق المبعثر ان تتعدد مراكز القرار. وقد كان تعددها افقياً بالطبع، سواء على مستوى القاعدة اوالقمة، لكنه تعدد عمودي ايضاً باعتبار ان على اي قرار صادر عن القمة ان ينقل، بغية وصوله الى القاعدة، عبر سلسلة من القنوات خارج اي تراتبية كلاسيكية. وبالطبع، كانت قيادة منظمة التحرير تمتلك، على الصعيد العسكري الصرف، قدرات حاسمة. ولكن امر استخدام هذه القدرات في وجهة التصعيد او وجهة الاعتدال، كان يتطلب منها بالضبط ان تغفل كل ما ليس عسكرياً وان تتخلى عن الازدواجية الاساسية التي كانت تحكم سياستها في لبنان.

وقد فاقم من تشتت القوى الناجم عن مثل هذا الوضع بروز اسباب اخرى، ذات طابع مرحلي. واولها حال عدم جهوزية ميليشيات اليسار مقارنةً بالميليشيات المسيحية، على الرغم، من الشروع ببرنامج تدريب منتظم للأحزاب التقدمية بدعم من المقاومة الفلسطينية، بعد ايار ١٩٧٣. ويشي عدم الجهوزية هذا، على نحو ما، بان قلب نظام الحكم عبر "الكفاح المسلح" لم يكن مخططاً له على نحو واع. ويشير عدم الجهوزية ايضاً الى طابع "الفلتان" الذي غلب، الى حد بعيد، على تسلسل الاحداث، بما في ذلك في نظر قادة اليسار الذين انخرطوا فيها. وقد ترجم هذا "الفلتان"، ميدانياً، بعجز اليسار عن تأطير وهيكلة عملية عسكرة السكان الذين وجدت في مناطقهم.

وكان هذا القصور يحفز استمرار اشكال التعبئة الجزئية عبر حركات وميليشيات الاحياء. الامر الذي يؤدي، على نحو معاكس، الى اضعاف جبهة اليسار في صلتها بالمقاومة الفلسطينية. ولم تسع هذه الاخيرة على الاطلاق لكبح هذا الميل الى التشرذم. بل، على الضد من ذلك، كان هاجس امنها الذاتي يدفعها، قدر المستطاع، الى الاستزادة من السدود التي تدرأ عنها التهديدات المحتملة، عبر شبكات من الميليشيات الصغيرة ذات تواجد محدود ومرجعية ناصرية. وفي مثل هذا المنظور، كانت، على وجه الدقة، تستغل لصالحها العلاقات الشللية الرائجة جداً، والتي كانت تربط "الشارع" السني، عبر القبضايات، بالزعماء التقليديين، او قبل ذلك، بالمكتب الثاني. وكذلك الامر، كانت (المقاومة الفلسطينية) تحث على تشكيل ميليشيا شيعية صرفة.

لكثرة عددها يبدو لنا ان لا جدوى من تعداد الميليشيات التي ظهرت في مثل تلك الظروف. فإلى جانب المنظمات الفلسطينية، وهي نفسها عديدة (فتح، الصاعقة، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين، الجبهة الشعبية – القيادة العامة، جبهة التحرير العربية، وجبهة التحرير الفلسطينية) كان هناك اولاً الميليشيات التابعة للحركات المنضوية تحت راية جبهة الاحزاب والقوى التقدمية والوطنية. وابرزها: الحزب التقدمي الاشتراكي بقيادة كمال جنبلاط، والحزب الشيوعي اللبناني، والحزب السوري القومي الاجتماعي، ومنظمة العمل الشيوعي في لبنان، وحزب البعث العربي الاشتراكي (تابع للعراق) ومنظمة حزب البعث العربي الاشتراكي (تابع لسوريا). غير ان مثل هذا التعداد يبدو خادعاً لان هذه الاحزاب لم يكن لها لا التواجد نفسه، وبالتالي، ولا المشاركة نفسها على الجبهات. اما سياسياً، فكانت قدرة ائتلا

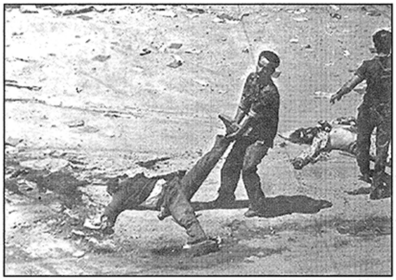

شريط تصاعد العنف والجثث.